

التدبير الصعب لقضية الصحراء المغربية

مدينة عميمي

باحثة بسلك الدكتوراه بمختبر الدراسات السياسية والقانون العام

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فاس

بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس

الرقم التسلسلي للنشر

11047

بتاريخ 21 يونيو 2024

رقم الإبداع الدولي المعياري
8107-2028

احتلت قضية الصحراء المغربية مكانة مهمة ومتميزة ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، بالشكل الذي أثر على الملامح الكبرى لهذه السياسة، منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي. مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله، أكد محمد الخامس بمحاميد الغزلان سنة 1958، على مغربية الأقاليم الصحراوية وضرورة تصفية الاستعمار من هذه المنطقة، إلا أن المغرب لم يتمكن من طرح قضية المطالبة، بحيث احتلت مكانة مهمة ومتميزة ضمن أولويات السياسة الخارجية المغربية، بالشكل الذي أثر على الملامح الكبرى لهذه السياسة، منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي.

مباشرة بعد حصول المغرب على استقلاله، أكد محمد الخامس بمحاميد الغزلان سنة 1958، على مغربية الأقاليم الصحراوية وضرورة تصفية الاستعمار من هذه المنطقة، إلا أن المغرب لم يتمكن من طرح قضية المطالبة، لقد عمل المغرب على مواجهة هذه المحاولات وحذر كلا من الجزائر وموريتانيا من مسaire الطرح الإسباني، وموازة مع هذه التحركات الإسبانية سارع المغرب إلى توضيح حقوقه وشرح مواقفه ومواقف إسبانيا المعادية لدى مختلف الأطراف عربيا وإقليميا ودوليا. وتعززت جهوده تجاه تأكيد حقوقه على الأقاليم الجنوبية، بعدما أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي رأياها الاستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975، والذي أكدت فيه أن الصحراء لم تكن عند احتلالها من قبل إسبانيا أرضا خلاء ولا مالك لها، كما اعترفت بوجود روابط قانونية وعلاقة ولاء (البيعة) بين بعض القبائل الصحراوية وسلطين المغرب والمجموعة الموريتانية، غير أنه اعتبر هذه الروابط لا يمكن أن تلغي مبدأ تقرير مصير الشعوب كما نص عليها القرار 1514 الصادر عن الجمعية في دورتها الخامسة عشر¹. ولم يكن هذا الرأي مجرد حكم يمكن

¹ - إن الصحراء ما فتئت أرضا مغربية وجزءا لا يتجزأ من تراب المملكة المغربية، بحكم كل أنواع الروابط القانونية والسياسية والاجتماعية. ذلك أنه لم يثبت قط في التاريخ أن استسلم الملوك المغاربة ولا القبائل الصحراوية للضغط الأجنبي =الرامي إلى احتلال الصحراء وفصلها عن المغرب، لأن روابط سلطين المغرب بقبائل الجنوب، كانت دائما قوية وترسخها علاقات البيعة الشرعية. انظر: محمد الإدريسي العلمي: القانون الوضعي واسترجاع الصحراء، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد 3، دجنبر 1977، ص 98.

الاستناد إليه، ولكن كانت أيضا حجة لطرح القضية أمام الرأي العام¹. أمام هذه المعطيات، نظمت المسيرة الخضراء في السادس من شهر نونبر 1975 وذلك بمشاركة 350 ألف مواطن باتجاه الصحراء، حيث اخترق المشاركون فيها الحدود التي كانت تفصل بين المغرب وهذا الإقليم تحت أنظار أفراد القوات الإسبانية. وقد شكل ذلك صفة قوية لإسبانيا، التي أصبحت بحكم أوضاعها الداخلية لا تقدر على مواصلة مخططها الاستعماري بالإقليم، نتيجة احتضار رئيسها الجنرال فرانكو، وبداية دخولها مرحلة التحول السياسي على إثر وفاته واستعادة خوان كارلوس العرش الإسباني².

في ظل هذه الأجواء أصدر مجلس الأمن قراره 3380³، فالجزائر حاولت الترويج لحق "الشعب الصحراوي" في تقرير مصيره في المحافل الإقليمية (إفريقيا)، والدولية وجلب الاعتراف الدولي بالجمهورية المزعومة، بعد انسحاب إسبانيا من الأقاليم الصحراوية 26 نونبر 1976، وبعد تخلي موريتانيا عن مطالبها في الصحراء وانسحابها منها في 19 غشت 1979، تولى المغرب الإدارة الكاملة على هذه الأقاليم كجزء من ترابه، وفي المقابل نهج استراتيجية عسكرية صارمة في مواجهة الهجمات التي كانت تشنها البوليساريو.

وفي نفس الوقت نهج سياسة تنمية طالت مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، بهذه المناطق لم تكن تقل في أهميتها عما كانت تحظى به الأقاليم المغربية الأخرى من عناية واهتمام⁴.

1 - عبد الهادي مزراري: الصحراء المغربية، قرار الملك والشعب، مطبعة النجاح الجديدة، 1997، ص 45.
2 - الطاهر النوفالي: الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، 1997، ص 28.
3 - قرار رقم 380 أكد فيه على أهمية التفاوض بين الأطراف المعنية لتسوية النزاع طبقا للفصل 33 من ميثاق الأمم المتحدة، قبل أن يوقع المغرب وموريتانيا من جهة أولى وإسبانيا من جهة ثانية معاهدة مدريد في 14 نونبر 1975، التي أدت إلى رحيل القوات الإسبانية عن المنطقة وتقسيم إدارتها بعد ذلك بين المغرب وموريتانيا، الأمر الذي لم يرق الجزائر التي كتفت من محاولاتها وجهودها الدبلوماسية، الرامية إلى التأثير على مسار القضية بعد أن فرضت نفسها من خلال جبهة البوليساريو.
4 - السهولي سهام: المنازعات البحرية المغربية - الإسبانية، مرجع سابق، ص 213.

عندما أعلن الملك الراحل الحسن الثاني عن موافقة المغرب على إجراء "استفتاء تآكيدي" في الأقاليم الصحراوية خلال انعقاد أشغال مؤتمر القمة الإفريقية الثامنة 1981 في نيرولي بكينيا، تحركت منظمة الوحدة الإفريقية وشكلت لجنة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء، حيث تجاوز المغرب مع هذه الآلية الإفريقية التي طالما طالبت بها جبهة البوليساريو إذا كان المغرب قد اعتبرها وسيلة لتآكيد حقوقه الشرعية والتاريخية على إقليمه، فإن الجزائر رأت في هذه الآلية وسيلة للتحريض على فصل هذا الإقليم عن التراب المغربي وتشجيع طروحات الانفصال، وقد تقدمت في ذلك التحرك بأن جرت المنظمة الإفريقية إلى التتكر لآلية الحل الاستفتائي وإلى الانحراف عن ميثاقها بإقحام البوليساريو في حظيرتها في قمة أديس أبابا نونبر 1984¹.

أوضحت بموجب هذا السلوك طرفا متواطئا في النزاع، وهو ما دفع المغرب إلى الانسحاب من هذه المنظمة بالشكل الذي أتاح الفرصة لمنظمة الأمم المتحدة تدبير الملف، تمكن الأمين العام آنذاك "بيريز دي كويلار" من إقناع المغرب والبوليساريو بمقترحاته السلمية لتسوية المشكل، والذي صادق عليه مجلس الأمن 1991، ضمن الأمور الأساسية التي نص عليها وقف إطلاق النار تشرف عليه قوات الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو) إعداد الأجواء لتنظيم الاستفتاء².

غير أن هذه الخطوة ستؤول إلى الفشل بفعل الصعوبات والعراقيل التي أثارها كل من جبهة البوليساريو والجزائر بشأن الأشخاص الذين يحق لهم

1 - حسين عبد الخالق: البوليساريو لعبة تحت المجهر، مطبعة إبيت، الرباط، 1992، ص 5. انظر أيضا إلى:

CHERKAOUI Mohammed: Mile Sahara, liens sociaux et enjeux géostratégiques, the Bardwell Press, Oxford, 2007.

2 - اعتبر المغرب هذا الاستفتاء تآكيدا لمغربية الصحراء، فيما اعتبرته جبهة البوليساريو والجزائر بمثابة مدخل لتقرير المصير والانفصال.

المشاركة في هذا الاستفتاء، الأمر الذي جعل الدور الأممي ومشروع التسوية ينحصر (1991-2000) في المنطقة على وقف إطلاق النار فقط¹.

كان لا بد من المرور بالجانب التاريخي فنحن أمام قضية صعبة من حجم "قضية الصحراء" للإجابة عن التدبير الصعب لملف قضية الصحراء المغربية. سوف نحاول تحليلها من خلال نقطة من الأهمية بمكان دور الدبلوماسية المغربية في ملف الصحراء المغربية، وسوف نركز في دراسة ذلك من خلال حقبة صعود الملك محمد السادس وإدارته لهذه الأزمة الصعبة

الدبلوماسية المغربية في ملف الصحراء المغربية

من خلال تتبع مسار ملف الصحراء المغربية، يلاحظ أن الدبلوماسية المغربية تجد العديد من الصعوبات من أجل تدبير هذا الملف، الذي يعرف تداخل العديد من العوامل الإقليمية والدولية، مما يستلزم تبني مقاربة جديدة والتخلي عن المقاربة الأمنية.

إذا كانت المراحل الأولى لملف الصحراء المغربية يغيب عليها الجانب الأمني في تدبير الملف من طرف الدولة المغربية مع تغيب دور وزارة الخارجية، فإن معالم التغيير في هذا الملف ستظهر في عهد الملك محمد السادس وذلك من خلال بعض المؤشرات منها:

- إقالة وزير الداخلية السابق إدريس البصري الذي عرف باحتكاره لهذا الملف.

¹ - على الرغم من أن مجلس الأمن شجع في قراره رقم 1359 بتاريخ 29 يونيو، الأطراف المعنية على بحث مشروع الإطار وعلى التفاوض بشأن المقترحات التي تود أن يتضمنها وكذا على بحث مقترح آخر للتسوية السياسية قد تتقدم به الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول، إلا أن الجزائر اقترحت تقسيم الصحراء وهو ما رفضه المغرب. أنظر: السهولي سهام: نفس المرجع السابق، ص 213.

- إقالة العامل المنسق مع المينيرسو¹ وتعويضه بسفير من وزراء الخارجية، ويتعلق الأمر بالسيد لوليشكي الذي سيعين فيما بعد نائبا لمندوب المغرب في الأمم المتحدة.

- إحداث لجنة ملكية لمتابعة شؤون الصحراء مكونة من شخصيات مدنية وعسكرية.

- التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة الخيار الديمقراطي الليبرالي.

- التحولات السياسية التي عرفتها البلاد، بتبنيها الخيار الديمقراطي وحقوق الإنسان كقيمة عالمية، مما ساهم في تحسين صورة المغرب في الخارج وتوسيع رصيد تعاطف الدول النافذة كالولايات المتحدة وبعض الدول الغربية.

- المشاكل الداخلية التي تعيشها الجزائر بعد إجهاض المسلسل الديمقراطي، الشيء الذي أثر سلبا على دبلوماسيتها وقلص من دعمها للأطروحة الانفصالية للبوليساريو، التي تعرف بدورها تدهورا كبيرا في الشروط المعيشية بالمخيمات، مما ساهم في عودة العديد من الصحراويين إلى أرض الوطن².

- استمرار الحكومات المتولية الحكم بإسبانيا بالتوظيف الداخلي لقضية الصحراء عن طريق تقديم تنازلات لخصوم الوحدة الترابية³.

- حضور المغرب بإفريقيا من خلال تشييد مشاريع كبرى وشراكات ورجوعه لمنظمة الاتحاد الإفريقي عكس المقعد الفارغ.

التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم الجنوبية، لا بد من الإشارة هنا إلى أن التحولات الكيفية والكمية التي شهدتها الأقاليم الصحراوية بفضل تنفيذ العديد من البرامج التنموية من قبل الحكومة المغربية، تهدف بالأساس،

¹ - بتاريخ 2006/10/02: تم تعيين السيد العربي مرابط وهو أستاذ جامعي متخصص في القانون الدولي عاملا مكلفا بالتنسيق مع المينيرسو.

² - الحسان بوقنطار: قضية الصحراء المغربية: حل متوازن لا يخلو من إشكالات، جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 6533، بتاريخ 30 يونيو 2001، من مرجع محمد الهاللي: العلاقات المغربية الإسبانية التعاون والتوتر، مرجع سابق، ص 78.

³ - سوف نقف عند تحليل هذه النقطة في الفرع الثاني.

إلى تطبيق نموذج اقتصادي واجتماعي واعد ومتسارع الوتيرة ونعتقد أن هذا الخيار هو الحل الأمثل والفعال لتأمين تنمية حقيقية كفيلة بتجاوز كل العقبات وبرفع التحديات من أجل فتح آفاق لكافة المناطق الجنوبية. والمغرب في هذا الإطار، قد أثبت نجاعة سياسته التنموية في هذه الأقاليم، وذلك بتبنيه نماذج تنموية تقوم على عقلنة تدبير التغييرات بشكل تدريجي وواقعي مع الدفع بعجلة التقدم نحو الاتجاه الصحيح. ولعل ما يبين الاهتمام البالغ بالمناطق الجنوبية هو العناية الفائقة والمركزة التي توليها الحكومة المغربية لها، وما تخصصه هذه الأخيرة للقسم الأكبر من ميزانيتها لمشاريع تنمية هذه الأقاليم¹.

"دبلوماسية القنصليات"

استراتيجية اتخذها المغرب بافتتاح قنصليات في إقليم الصحراء، المتنازع عليه بين المغرب وجبهة البوليساريو، مع ارتفاع عدد القنصليات الإفريقية بالمناطق الجنوبية هي خطوة غير مسبوقة كانت كإضافة إلى استراتيجية دبلوماسية وتنموية تنهجها بلادنا لاكتساب دعم إقليمي ودولي مرجحين أن تفتح مزيد من الدول، خاصة العربية، قنصليات لها، صرح بوريطة²، في بيان للخارجية أن كل مناطق القارة الإفريقية ممثلة بالصحراء من خلال 6 دول من غرب ال، و5 من وسطها، إضافة إلى 3 دول من جنوب القارة ودول من شرف إفريقيا³. أكد تاج الدين الحسيني، وهو أكاديمي وخبير مغربي في العلاقات الدولية، للأناضول، إن "فتح قنصلية في دولة ما هو إقرار بسيادتها على الإقليم، بحسب القانون الدولي، حسب اتفاقية جنيف 1963". أضاف أن "القنصليات هي مفتاح لتطوير العلاقات الإدارية والاقتصادية والتعاون المتعدد الأطراف مع الدولة المعنية". وأن "فتح

¹ - خوسي ماريا ليزونديا: ترجمة عبد الرحمان لعويبة، الصحراء أفول الشمولية، معهد الدراسات الصحراوية، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الطبعة الأولى، 2021، دار أبي رقرق للطباعة والنشر - الرباط، ص 62-61.

² - ناصر بوريطة: هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي، تعيينه من طرف الملك محمد السادس في حكومة العثماني.

³ - خالد مجدوب: "دبلوماسية القنصليات" استراتيجية مغربية جديدة في الصحراء، الدول العربية، الموقع الإلكتروني <https://www.aa.com.tr/ar> بتاريخ 30/10/2020، تاريخ الزيارة 17/06/2023، 07:38.

قنصليات في الإقليم يعبر بشكل واضح عن إقرار هذه الدول بسيادة المغرب على الصحراء". وأكد أن "سيادة المغرب قانونيا أو إداريا لا تقبل الجدل، ووجود هذه القنصليات هو تأكيد لهذه السيادة"¹.

لقد خطا المغرب خطوات جبارة في مسار إيجاد حل سياسي تفاوضي لنزاع الصحراء بتقديمه مبادرة للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء. والتي تعد دليلا على نيته الصادقة وإرادته البناءة في إزالة الحواجز المصطنعة والتي تحول دون معالجة النزاع الذي يعتبر ضمن الملفات التي مازلت معلقة² فقضية الصحراء تعتبر من بين القضايا جد معقدة والتي يعتبرها المغرب قضية وحدة ترابية³. تعتبر أزمة الصحراء من أقدم الصراعات الإقليمية التي شهدها العالم، ورغم مرور كل هذه الفترة وما تمخض عنها من معاناة كافة الأطراف المعنية بهذا الصراع، ورغم مرور ما يزيد عن ثلاثين سنة منها ستة عشر من النزاع المسلح، فإن النزاع ما يزال قائما وهذا الذي يقف عقبة أمام بناء اتحاد المغرب العربي، وأمام توحيد الصفوف لمواجهة الأخطار المشتركة التي تهدد كيان دول المنطقة⁴.

- لقد خطا المغرب خطوات جبارة في مسار إيجاد حل سياسي تفاوضي للنزاع المفتعل في الصحراء، بعرضه لمبادرة للتفاوض بشأن نظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء، وفي محاولة لإضعاف هذه المبادرة وإبراز نقط ضعفها، عملت جبهة البوليساريو بدعم واضح من الجزائر عقب تقديم المغرب للمبادرة أمام مجلس الأمن بتاريخ 11 أبريل 2007، بعد أن لاقت

1 - خالد مجدوب: نفس المرجع السابق.

2 - البجوقي عبد الحميد: الحكم الذاتي ودولة الجهات في المغرب، مجلة وجهة نظر، العدد 28، 2006، ص 14.

3 - الحسين محمد تاج الدين: وسائل حفظ السلام في العلاقة الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء المغربية، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، يونيو 1984، ص 115.

4 - محمد فال ولد عمير: الحكم الذاتي وأفاق الحل في الصحراء، مجلة السياسة الدولية، 23 يناير 2008، ص 10.

هذه المبادرة اهتماما واضحا من طرف هذا المجلس وعدد كبير من الدول¹. وعمدت جبهة البوليساريو إلى تقديم مقترح مضاد سمته "مقترح جبهة البوليساريو من أجل حل سياسي متوافق حوله يحقق مبدأ حق تقرير المصير للشعب الصحراوي.

- لقد أصبح في حكم المؤكد أن المقترح المغربي لمنح أبناء الصحراء حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية "فرصة ذهبية" لطي مرحلة وقفت لوقت طويل أمام تنمية المنطقة وبناء اتحاد المغرب العربي وإزاحة العراقيل أمام تواصل أبنائه. وقد حظي هذا المشروع بإعجاب عدد من المتتبعين لملف الصحراء المغربية، ذلك أنه يشكل بحق مساهمة فعلية وعملية تثبت حسن النية في تسوية قضية الصحراء، ويتطابق في الآن ذاته مع مبادئ الديمقراطية المعترف بها عالميا، خاصة أنه يولي اهتماما خاصا لمعاناة السكان المحتجزين ويتبنى قضيتهم، ويسعى في أهدافه ومراميه إلى لم شمل العائلات وعودة الأطفال إلى آبائهم وإطلاق سراح المحتجزين حتى يتمكنوا من العودة إلى المغرب².

- إن المغرب أحدث اختراقا دبلوماسيا في التعاطي مع قضية الصحراء في اتجاه إضفاء المشروعية الدولية على حل سياسي وعملي يؤدي إلى الطي النهائي لنزاع مزمن بعد أن تأكدت استحالة تطبيق مطلب الخصوم حول استفتاء تقرير المصير بالنمط التقليدي، وللخروج من وضعية الجمود، وتماشيا مع إرادة المجتمع الدولي في إيجاد حل مقبول من جميع الأطراف ويحظى بتزكية باهتمام الأمم المتحدة، بلور المغرب مشروعا للحكم الذاتي، يتضمن في الوقت نفسه، مراعاة الإكراهات الخارجية المتمثلة في مطلب

¹ - Elouali Abdelhamid : autonomie aw Shara, Prélude an Maghreb des régions, Librairie de L'orient, Stacey international, 2008, P 9.

² - عبد الحق ذهبي: آفاق تطبيق نظام الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء، بتاريخ 28 فبراير 2007.

على الموقع الإلكتروني ، تاريخ الزيارة 09/06/2023 - dahbi@yahoo.fr 10:00 Sahara

الأمم المتحدة بتسوية النزاع وسعي المغرب للحفاظ على وحدته الترابية. ومن أجل إقناع المجتمع الدولي بهذا الحل أرسل المغرب وفودا جابت العالم لنشر رسالته الجديدة، وهي رسالة للحوار وتسوية لنزاع طال أمده¹، أما عن مواقف بلدان أجنبية عدة من نزاع الصحراء، أكدت 40 دولة دعمها لمقترح "الحكم الذاتي" لحل قضية الصحراء، المتنازع عليها بين المغرب وجبهة "البوليساريو". وجاء ذلك في البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الذي نظّمته الرباط وواشنطن، لدعم مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، شارك في المؤتمر 40 دولة من بينها 27 ممثلة على المستوى الوزاري، برئاسة كل من وزير الخارجية المغربية ناصر بوريطة ومساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر.

- أعرب المشاركون بحسب البيان عن دعمهم لـ "مبادرة الحكم الذاتي المغربية"، باعتبارها الأساس الوحيد لحل عادل ودائم لهذا النزاع الإقليمي، وأعلن الرئيس الأمريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب في 10 دجنبر 2020 "اعتراف بلاده بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، وفتح قنصلية أمريكية بمدينة الداخلة².

- عموم يمكن القول أن المقترح المغربي يشكل أرضية مناسبة للحوار وإيجاد صيغ تلاءم جميع الأطراف حتى يمكن إنهاء هذا النزاع الذي عمر طويلا بسبب تعنت الجزائر وجبهة البوليساريو الساعية إلى تحقيق أهدافها في

¹ - محمد بويوش: تطورات قضية الصحراء في ظل التحولات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية، وجدة، ص 198.

² - خالد مجدوب: "دبلوماسية القنصليات" استراتيجية مغربية جديدة في الصحراء، مرجع سابق.
- 40 دولة تدعم مبادرة "الحكم الذاتي" لحل قضية إقليم الصراء، المتنازع عليه بين المغرب وجبهة "البوليساريو"، وفق البيان الختامي الذي نظّمته الرباط وواشنطن افتراضيا، 15/01/2021، الرباط، الموقع الإلكتروني <https://www.aa.com.tr/ar> تاريخ الزيارة 17/06/2023، 10:42.

إطار معركتها الجيوستراتيجية بشمال إفريقيا وذلك بغية الزعامة الإقليمية للمنطقة!

- إن تفعيل "الحكم الذاتي" بالمغرب هو الحل الوحيد والسبيل الوحيد الذي يسمح بالخروج من النفق الذي وضعتة جملة من الأخطاء التاريخية، هذا الحل هو بمثابة إنقاذ المغرب من قبضة البوليساريو، إنه الحل الذي يصون الحقوق الثابتة ويحفظ الخصوصيات ويفتح آفاقا رحبة للبناء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتساكن المبني على التضامن الوطني، كما أن الحكم الذاتي المتفق عليه من شأنه أن ينهي مسألة تحديد المصير ويعزز الاستقرار الإقليمي لدول المنطقة.

¹ - ارام عبد الجليل: في الحل السياسي العادل للصراع حول الصحراء المغربية، مجلة دفاتر سياسية، العدد 91، 2007، ص 9.